مفهوم التقدم

(إشكالية العلاقة بين التطور التكنولوجي والنظام الاقتصادي والديمقراطية)

مابين اختلال التوازنات في الاقتصاد والبيئة وبين فقدان المرجعيات القديمة وتعاظم الهيمنة التقنية ، ينتاب إنسان القرن الواحد والعشرين شعور عميق بالكرب والحيرة ، فقد تبددت آماله وأحلامه في حياة افضل في ظل عصر الصناعة ومجتمع الاستهلاك ليحل محلها القلق والشك حول مستقبل كوكبنا الأرضي والبشر الذين يعيشون عليه ، وذهب العديد من كبار المفكرين والعلماء إلى القول بان العالم ليس أمامه سوى خمسون أو مائة عام ما لم يغير المجتمع الإنساني بشكل جذري من نمط تصرفاته وأفعاله ، فهم يرون أننا نعيش في مجتمع غير عاقل ، كل شئ فيه يباع ويشترى : النفط والمعادن والجنس والذكاء ، مجتمع تحولت معظم تعاملاته إلى أشكال تشابه الدعارة! يضاف إلى ذلك تلك الحركة المحمومة التي تسيطر على مفهوم التقدم كما صممه الغرب ، فكل شئ أيضا يتحرك : المعارف والتقنيات وأنماط العمل والعلاقات الاجتماعية والمقاييس التي تحدد القيم ، وكل ذلك يتحرك في زمن قياسي ، وهذه الحركة سريعة الإيقاع تفوق قدرة الإنسان على الملاحقة والاستيعاب مما يؤدي إلى عدم الاكتمال والى إحساس باللايقين وشعور بالعزلة للذين يعيشون داخل هذا المجتمع ، وهكذا تصاحب التقدم حاليا ظواهر التمزق وعدم الاستمرارية وكلها خصائص تؤدي إلى الفوضى والانهيار ، فالتقدم بمفهومه الغربي السائد يعيش بالفعل داخل دائرة الأزمة ، ولاغرو في أن تعرف مجتمعات القرن العشرين وبرغم المعرفة وتطور العلوم والتقنيات – من الكوارث والأحداث المأساوية ما لم تشاهده البشرية على امتداد تاريخها (الحروب العالمية على سبيل المثال) ! .

ولا يوجد من يشكك في تحقق تقدم في ميدان الاقتصاد أو في ميدان المعارف ، ولكن هل هذا وحده هو التقدم ؟ وهل صاحب التقدم في المعرفة تقدم للإنسانية كقيمة روحية ومعنوية ؟ وهل التطور المذهل في العلوم والتقنيات أدي إلى الارتفاع ببناء الإنسان ؟ وأليست الذات الإنسانية مهددة بنوعية من الاستعمار متمثل في الموضوعية العلمية ؟ وألم تصبح الثقافة – وهى التعبير الرئيسي عن الحياة – محاصرة بالمناورات التكنولوجية وقذائف عناوين الإعلام التي تبشر بعصر التكنولوجيات الجديدة ؟ أن العالم لم يكن يعرف الانفصال بين العلم والفلسفة أو مابين ما يسمى بالعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية ، ولم يبدأ الانشقاق إلا في عصر "جاليليو" عندما بوزت الفيزياء الرياضية ، مما أدى إلى استقلالية متزايدة للتخصصات العلمية ، والتي صارت في يومنا هذا متحررة من كل وصاية فلسفية ، إلا أن أهل العلوم الطبيعية – وبعد استقلالهم التام عن الفلسفة – وضعوا العالم في إشكالية فيما يخص مسار عملهم ، فهم قد بدأوا في التحكم في الجينات الوراثية ومازالت الخيارات أمامهم متعددة ، وهم يشكلون الآن خضروات – حسب الطلب – تتلاءم مع طبيعة الأرض والظروف المناخية ومقاومة للآفات ، وهم يصنعون البكتيريا بل ويتجهون لصناعة حيوانات اكثر موائمة لاحتياجات الإنسان (النعجة دولي) ، وأصبحت المسألة التي تواجه العلماء تدور حول سرعة السباق لتصنيع قطع غيار بشرية ، فإذا قبلنا بهذا "اللعب" بالإنسان ، أليس معنى ذلك أننا نقبل بانتهاء العالم بمفهومه الإنساني الذي عرفناه ؟! وإذا رضينا بزراعة "شرائح دقيقة" في المخ الآدمي لتساعده على مضاهاة حركة وسرعة الحاسب الآلي الذي يتعامل معه ، وبحيث يتمكن الإنسان نتيجة لذلك من مخاطبة أقرانه بالإشارات الكهرومغناطيسية أو غيرها ، أليس معنى ذلك أيضا بأننا نحكم بالإعدام على "اللغة"

وبالتالي على "الثقافة" نفسها ، واليس معنى ذلك أن تنتهي الإنسانية بشكلها الحالي ليتحول الإنسان إلى إنسان آخر شبيه بالإنسان الآلي ؟! ولقد امتدت الإشكالية لتشمل نواحي أخرى عديدة من ممارسات المجتمع المعاصر ، فتطور المجتمعات البشرية اصبح وبشكل متزايد رهينة التطور التكنولوجي، وعلى سبيل المثال فان سياسات التسلح والطاقة والصحة مرورا بسياسات النقل والاتصالات تعتمد أساس في قرارتها على الرأي النهائي للخبراء والفنيين ، ومن الواضح فان الاختيار في كل هذه الموضوعات لم يعد اختيارا ديمقراطيا بل تكنوقراطيا من الدرجة الأولى ، مما يشكك في مدى موائمة التطور التكنولوجي المتسرع مع مفاهيم الديمقراطية ، وإذا انتقلنا للإعلام العالمي والمتحالف بشكل ضمني أو صريح مع مصالح الشركات الكبرى المنتجة للتكنولوجيا ، فإننا نجد أن مهمته الأساسية تتركز حول صدمة الجمهور بالاكتشافات العلمية وجعله عاجزا مبهورا أمام التقدم التكنولوجي .

ويتمثل شق آخر من الإشكالية في التساؤل حول طبيعة التكنولوجيا من حيث كونها عملية نشوئية ارتقائية لا يمكن إيقاف تطورها الذاتي أم آن تطورها وسيطرتها هما نتيجة لمشروع اجتماعي وسياسي هو مشروع المجتمع الصناعي ومجتمع ما بعد الصناعة ، فالتكنولوجيا هي "**عملية حديثة جاءت نتيجة العلاقة المتداخلة بين العلوم والتقنيات** وبالتالي فمن المحتمل أن تكون هناك علاقة بين تطور التكنولوجيا والرأسمالية ، ولابد من منطق اقتصادي وراء هذا التطور وخاصة أن المنافسة تؤدي إلى السباق التكنولوجي ، وعليه فانه إذا أردنا إعادة النظر في تشكيل التطور التكنولوجي بما يتلاءم مع إنسانية البشر فانه من الجدير بنا إعادة النظر في بعض آليات المنافسة ومكونات النظام الرأسمالي .

ان انسان القرن الواحد والعشرين بدأ يشكك في مصداقية المقولة التي تدعي بأنه لا يمكن إيقاف التقدم ، وبدأ يدرك أنه ربما يكون من المفيد للبشر إيقاف بعض "**أنواع من التقدم**" ، وانه ربما تكون تهدئة سرعة هذا السباق المحموم هي في حد ذاتها "**تقدم ولكن في اتجاه آخر**" ! وبدأ يكتشف أيضا الخدعة التي سيطرت على التقدم في مراحله الحديثة والمتمثلة في الاعتقاد بأحقية رجال العلم وهم أصحاب المعرفة في وضع الأهداف التي يجب أن يسير نحوها المجتمع ، هذه المهمة وأن كانت تخرج عن دائرة اختصاص العلماء والخبراء ، فهي أيضا لا تقع على عاتق أهل الفلسفة أو رجال الدين حيث أن المنوط بأدائها هم رجال السياسة والتي هي من صميم عملهم فهم مسئولون عن بلورة الرؤى والأهداف وعن تحديد مكونات المستقبل ، ودورهم في هذا المقام لا غنى عنه ، وعلينا توخي الحذر من محاولة الإقلال من شانهم في أداء هذا الدور والذي لايقومون به بشكل مطلق ولكن من خلال مجموعة من الآليات في إطار عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم ، وفي سياج منظومة قوية للنقد والمساءلة والرقابة ، فالتقدم يجب أن يستند إلى منظومات متكاملة ومترابطة : ١- المنظومة السياسية التي تحدد الرؤية والأهداف و ٢- منظومة القيم التي أساسها احترام الحياة والكرامة الإنسانية و٣- المنظومة الثقافية والتي بدونها ينتقل المجتمع إلى البربرية ، وبالتالي لايمكن الادعاء بان منظومة التكنولوجيا ترسم حدودا لنفسها ، فالحدود تضعها المنظومات الأخرى للمجتمع .

لقد فرض الغرب على العالم منهجه في التقدم ، هذا النوع من التقدم الذي أولى الاهتمام **بالمواطن** قبل الاهتمام **بالإنسان** ، وركز على **مهارات الفرد** دون التركيز على **ضمير الفرد** ، أن المستقبل يعتمد علينا ، وعلينا أن نختار مزيدا من المساواة ومزيدا من الكرامة للإنسان ومزيدا من العدالة ، فالتقدم يجب أن يكون مرتبطا بهذه "**الغايات**" ، فالهدف الأول من التقدم هو

أن تعيش الإنسانية حياة كريمة ، مما يتطلب إعادة صياغة مفهومنا عن دور المعـــارف ،عـــلاوة على انه في المرحلة المقبلة يجب الا نقتصر على المطالبة "**بحقوق الإنســـان**" وان ننتقـــل إلـــى التأكيد على "**غايات الإنسان**" ، وان تكون لدينا الشجاعة للتصدي لما يعوق هذه الغايـــات والتـــي تتحدد بثلاثية " **المعرفة والعمل والأمل** " ، أن أزمة العقل الغربي هي في توقفه عند حدود أفكـــار الحرية والإخاء والمساواة وعدم انتقاله إلى أفاق العلاقة بين المعرفة والعمل والأمـــل للإنســـان المعاصر ، وهي الآفاق التي ستسمح بأن نتقدم بالتقدم نحو معناه الأوسع .